المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
قسم المرصد الاجتماعي التونسي

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عدد 107

تقرير شهر أوت 2022

4284
مهاجر(ة)

337
تحركا احتجاجيا

9
حالة انتحار ومحاولة انتحار

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقرير شهر اوت 2022 حول الاحتجاجات الاجتماعية

تؤكد خارطة الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر اوت ان حالة الاحتقان الاجتماعي ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت حالة عامة في مختلف مناطق البلاد. فالمناطق التي كانت الأكثر احتجاجا طيلة شهر اوت حدثت شرقا وغربا وشمالا وجنوبا على خارطة البلاد مع فرق بسيط بين هذه المناطق من حيث حجم الاحتقان: تونس 93 تحرك احتجاجي (معدل 3 تحركات احتجاجية يوميا) وقفصة 73 تحرك احتجاجي (معدل يومي يساوي 2.35 تحرك احتجاجي) وسيدي بوزيد 56 تحرك احتجاجي (معدل يومي يساوي 1.8 تحرك احتجاجي) وسوسة 36 تحرك احتجاجي (1.16 تحرك احتجاجي يوميا) وقبلي 25 تحرك احتجاجي.

هذا الزخم الاحتجاجي في مختلف المناطق يعبر عن حالة عدم رضاء تجاه مزيد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومزيد تردي الخدمات الأساسية وصولا الى فقدان بعض المواد الغذائية الأساسية والماء الصالح للشراب وأيضا انقطاع الكهرباء اثناء موجات الحر. بالإضافة الى عودة مطلب التشغيل الى السطح وأيضا استمرار تحركات ملفات باتت تُعرف بالتقليدية مثل من طالت بطالتهم من خريجي الجامعات وأيضا عمال الاليات الهشة وعمال شركات البستنة. في المقابل لم يتغير التعاطي مع هذه الملفات والملف الاجتماعي عموما مقابل سعي نحو فرض إصلاحات اقتصادية موجعة قد تضاعف من حجم معاناة الفئات الهشة وتوسع دائرة الفقر وتزيد من إضعاف الطبقة الوسطى.

والمتأمل في حصاد الثمانية اشهر الأولى من العام الجاري يلاحظ نسق التراجع الواضح لحجم الاحتجاجات الاجتماعية: 1218 تحرك احتجاجي في جانفي و962 تحرك احتجاجي في فيفري و888 تحرك احتجاجي في مارس و734 تحرك احتجاجي في افريل وصولا الى 586 تحرك احتجاجي في ماي ثم يعود المنحنى الى الارتفاع في جوان ليبلغ 795 تحرك احتجاجي (ارتبط أساسا باحتجاجات ذات خلفية سياسية مرتبطة بفحوى الدستور الجديد المعروض على استفتاء 25 جويلية) ثم يتراجع العدد نحو 335 تحرك احتجاجي خلال شهر جويلية مع عودة طفيفة للارتفاع في شهر اوت 337 تحرك احتجاجي.

حصاد الثمانية اشهر من الاحتجاجات الاجتماعية

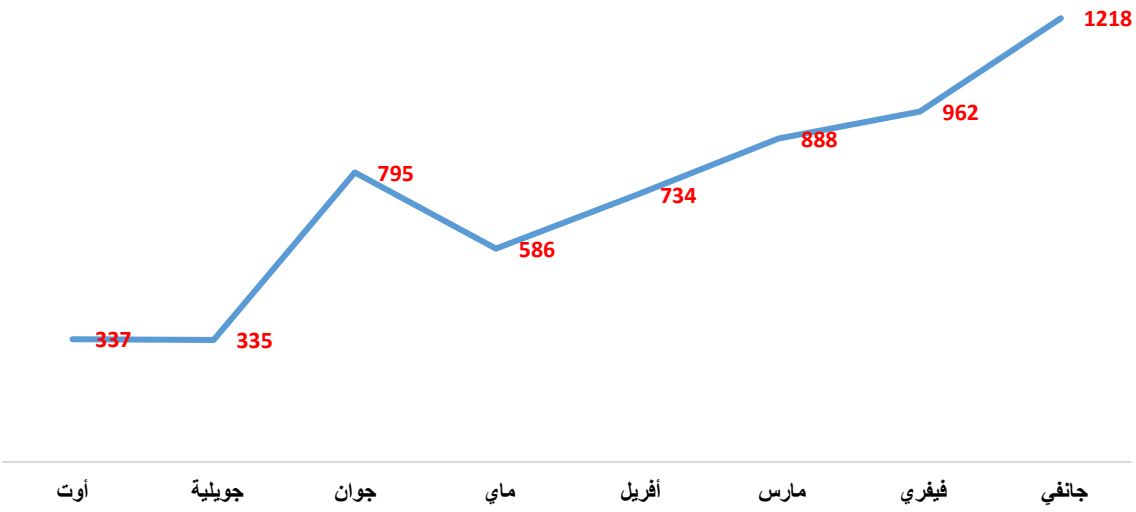

هذا التراجع لا تعود أسبابه الى تراجع المطالب الاجتماعية وذات الخلفية الاقتصادية والصحية والبيئية والقانونية والأمنية والحقوقية وكل الحقوق العادلة التي يخرج أصحابها للمطالبة بها إما بشكل منظم او بشكل عفوي للدفاع عنها بل هي تعكس خيبة جماعية تُراكم الاحتقان وهو مؤشر خطير بالنسبة للسلم الاجتماعي.

ففي المناخ العام يظهر نوع من التردد في علاقة بالتعبير عن الغضب تجاه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تفسير هذا المناخ بعدة أسباب منها ما يتعلق بعدم وضوح الرؤيا والضبابية وغياب السلطة المسؤولة التي يمكنها التفاعل مع مطالبهم بالجدية المطلوبة وكذلك الخوف من التوظيف السياسي والخوف من عودة عناصر المنظومة السابقة.

وتؤكد كل المؤشرات حالة القلق العامة إزاء الانحدار السريع في مؤشرات الاقتصاد من ذلك ارتفاع نسبة التضخم نتيجة الارتفاع الكبير للأسعار وأيضا فقدان المواد الأساسية وتدهور مجمل الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم والنقل والبنية التحتية. هذه الحالة من القلق لا تشمل، دون شك، فقط منظوري الاتحاد العام التونسي للشغل او منظوري منظمة الأعراف وبالتالي لا يمكن اعتبار ان استقبال رئيس الجمهورية لرئيسي هاتين المنظمتين وربما التوصل الى الاتفاق مع المنظمتين سيكون عنصر محدد في الاستقرار الاجتماعي المطلوب لان الاستقرار الاجتماعي مرتبط بالنظر الى وضعيات الفئات الأكثر هشاشة مثل القطاعات غير المنظمة وغير المرئية.

اقتصاديا واجتماعيا

تواصل خلال شهر اوت النسق التصاعدي لنسبة التضخم لتبلغ 8.6 بالمئة وذلك كنتيجة لارتفاع الأسعار وفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء، اذ شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 11.9 بالمئة والمواد المصنعة بنسبة 8.8 بالمئة والخدمات بنسبة 6.1 بالمئة وهي زيادات خطيرة وفقا لتوصيف خبراء الاقتصاد متوقعين تداعيات كبرى على المقدرة الشرائية للمواطنين. وفسر خبراء الاقتصاد هذه الزيادات غير المسبوقة بانها نتاج التضخم المستورد اذ يعرف الاقتصاد الوطني ارتباطا كبيرا مع البلدان الأوربية والتي بلغت بها نسبة التضخم مع نهاية شهر اوت 9.1 بالمئة بسبب الارتفاع الكبير لأسعار الطاقة (جراء الحرب الروسية الاكرانية) تماما كما بلغت نسبة التضخم في الولايات المتحدة الامريكية 9.1 بالمئة مع نهاية شهر جويلية.

ويوضح خبراء الاقتصاد ان نسبة التضخم المستورد من شركاء تونس الاقتصاديين عبر العالم أدى الى تعميق العجز التجاري التونسي الى 13.7 مليار دينار نهاية شهر جويلية مقابل 8.7 مليار دينار في نفس الفترة من العام الماضي. امام هذه الازمة ذات التداعيات الاجتماعية الكبرى لم يتخذ الرئيس وحكومته أي إجراءات حمائية للحد من تداعيات التضخم المستورد ووقاية الاقتصاد الوطني من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية. في المقابل تسعى الحكومة الى تطبيق ما التزمت به من إصلاحات مع صندوق النقد الدولي وفي مقدمتها رفع الدعم والتحكم في كتلة الأجور في الوظيفة العمومية عبر اعتماد اليات التسريح المقنع للتخفيف من هذه الكتلة مثل التقاعد المبكر وغيرها من اليات التسريح المقنعة وكذلك وقف الانتداب في الوظيفة العمومية وإصلاح المؤسسات العمومية او احتمال التفويت فيها.

يحدث كل هذا في ظرف اجتماعي مأزوم تزيد فيه معدلات الفقر والهشاشة الاقتصادية وتتسع فيه دائرة الخصاصة وتزيد فيه حالة الاحتقان الاجتماعي والجنوح نحو ردات الفعل العنيفة والعشوائية. وإذا ما اصطدم هذا الوضع بإصلاحات موجعة مثل رفع الدعم ووقف الانتدابات والتفويت في المؤسسات العمومية وغيرها من الاصلاحات التي هي ضمانات يطلبها صندوق النقد الدولي بهدف التوصل الى اتفاق مع حكومة بودن يمكن القول اننا على أبواب انفجار اجتماعي مرتقب قد يشوبه العنف.

سياسيا

لم يكن المناخ السياسي طيلة شهر اوت أرضية سليمة وملائمة لمعالجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية اذ لم ينفتح على نقاش حقيقي حول الحلول الوطنية الممكنة للخروج من الازمة بقدر ما كساه خطاب العنف والكراهية والتقسيم بين التونسيين وسيطرت عليه نظرية المؤامرة فكل ما يحدث من رفض لقرارات او تنديد بسياسات بالنسبة للرئيس هو نوع من التآمر ضده فحتى فقدان المواد الأساسية وارتفاع أسعارها تعني بالنسبة للرئيس مؤامرة للإطاحة به. كما يتبنى الرئيس خطاب الضحية ولا يظهر بمظهر صاحب القرار الذي يكتسب حلول وله دراية بكل الملفات ويكون له تشخيص واقعي لمجمل الازمات الامر الذي يضاعف من حدة حالة القلق العام في الشارع ويضاعف حجم الضبابية وعدم وضوح الرؤيا.

المشهد الاحتجاجي خلال شهر اوت

لم يختلف المشهد الاحتجاجي خلال شهر اوت عن الأشهر السابقة، مسجلا زيادة طفيفة مقارنة بشهر جويلية، اذ ليس هناك منسوبا كبيرا على مستوى نسق الاحتجاجات وهناك تشابه من حيث المطالب المرفوعة الا وهي المطالبة بالخدمات الأساسية مثل توفير الماء الصالح للشراب والكهرباء والحصول على الأجور وتحسين الوضعيات المهنية.

- خلال شهر اوت هناك احتجاجات ظهرت كردة فعل على برامج رسمية لا يبدو انها كانت مدروسة جيدا مثل مد الطريق السيارة، الجزء الثالث منها، بين تونس والحدود الجزائرية والذي خرج ضده فلاحون في بوسالم رفضا لانتزاع أراضيهم الزراعية وقد لقي احتجاجهم الدعم والمساندة من قبل نشطاء المجتمع المدني. كما خرج أهالي المعمورة بنابل مدعومين بنشطاء المجتمع المدني رفضا لمشروع حماية المدينة من الفيضانات والذي يعتبرونه يشكل "تهديد بحصول كارثة بيئية واجتماعية في المنطقة". الحركتان اعتمدتا غلق الطريق كشكل احتجاجي.

- في منطقة العسكرية ببلطة بوعوان بجندوبة احتج الأهالي ضد العطش المستمر بغلق الطريق فكان الرد اعتقال احد المحتجين وعرضه رفقة ثلاثة محتجين آخرين على القضاء. هذا المؤشر وكما ذكرنا في تقريرنا السابق يؤكد ان المؤسسة الأمنية ستلعب خلال الأسابيع القادمة دورا في مواجهة التحركات الاحتجاجية.

- هناك تراجع واضح في تامين استمرارية الخدمات الأساسية من قبل مؤسسات الدولة من ذلك انقطاع مياه الشرب وأيضا انقطاع التيار الكهربائي، اثناء موجة الحر الأخيرة والتي سُجلت خلالها أرقاما قياسيا، في عدد من المناطق مثل مدنين وقبلي واغلب معتمديات القيروان مثل منزل المهيري والقيروان الجنوبية والعلا والسبيخة وبوحجلة.

- عودة لتحركات المعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم المشمولين بالقانون عدد 38 الذي تم التخلي عنه وتهديدات بالتصعيد خلال الأسابيع القادمة.

- موجة انتحارات شهدتها منطقة الشراردة بالقيروان والضحايا كانوا شبابا وأطفال وذلك لأسباب تعلقت بتدهور الوضع الاجتماعي وعدم قدرة هؤلاء على توفير ثمن "حرقة" وهو السبب المباشر للإقدام على الانتحار بحسب ما ورد في التقارير الإعلامية.

- اسناد رخص "التاكسي" و"اللواج" ما يزال ملفا غامضا ومثيرا للاحتجاجات اذ كشف محتجون في مكثر بولاية سليانة بان بعض مالكي تلك الرخص هم من المقيمين بالخارج وان اسناد الرخص بات يطرح اكثر من سؤال.

- تواصلت خلال الأسابيع الأولى من شهر اوت موجة غلاء الأسعار بما ينبئ بزيادة جديدة في معدلات التضخم الذي بلغ 8.6 بالمئة خلال شهر اوت الا ان نسبة التضخم المحسوس قد تكون ارفع بكثير .

- تنبئ الأسابيع القادمة بمزيد من تدهور الوضع المعيشي خاصة واننا على أبواب عودة مدرسية صعبة من حيث كلفة العودة جراء ارتفاع الأسعار

- كما توقعنا عادت الاحتجاجات ذات الخلفية التربوية مع نهاية شهر اوت واقتراب موعد العودة المدرسية وارتبطت هذه التحركات أساسا بالنفاذ الى الاعداديات النموذجية من ذلك تواصل احتجاج الاولياء في قفصة، أولياء من تقل معدلاتهم عن 15 من 20، بعد ان أصدرت الوزارة قرارا بفتح الباب لمن لا تقل معدلاتهم عن 14 من 20 رغم نفاذ طاقة استيعاب الإعدادية النموذجية والمقدرة بـ100 مقعد الا ان احتجاجات الاولياء تواصلت. وكذلك احتجاج الاولياء في صفاقس طلبا لأحداث قسم سنة ثامنة في الإعدادية النموذجية المحدثة بصفاقس 1 وذلك لتفادي تنقل التلاميذ الى صفاقس 2

- سوء إدارة الحكومة لملف دعم الدقيق في المخابز حول مدن الى مناطق جوع ومدن دون رغيف على غرار القصرين وقفصة وتوزر والقيروان وجربة وتطاوين وغيرها من المناطق الامر الذي دفع بالناس الى الاحتجاج طلبا لتوفير الخبز.

- اعتصام من طالت بطالتهم في سوسة يتجاوز شهره الثامن (بدأ بتاريخ 27 ديسمبر 2021 في مقر مندوبية التربية) وتخلله اضراب جوع وفي اخر تحيين لاخبار هذا الاعتصام من خلال ندوة صحفية عقدها منسقي هذا الاعتصام خلال الأسبوع الأخير من اوت هناك تهديدات بالتصعيد.

- مسيرة من هنشير الشعال الى قصر قرطاج يقودها مجموعة من الشباب دفاعا عن الهنشير وطلبا لتحسين وضعه ووقف "نزيف الفساد" على حد تعبيرهم.

- قبلي التي كان يسودها نوع من الهدوء لبضعة اشهر تتحول الى منطقة احتجاج وذلك اثر دخول أعوان شركة البستنة والغراسات في احتجاجات متواصلة تخللها بعض التصعيد مثل منع شاحنات نقل الملح من المرور. كما دخل سواق التاكسي الفردي في الجهة في احتجاجات رفضا لزيادة ظاهرة العنف المسلط ضدهم. الوضع في قبلي مرشح لمزيد من التطورات في علاقة بالحراك الاجتماعي وحالة الغضب والاحتقان.

- عودة مدرسية صعبة بسبب عدم توفر مياه الشرب في 410 مدرسة وكذلك عدم توفر دور مياه واسوار بالإضافة الى عدم توفر عملة في 200 مدرسة وتوفر شغورات في الاطار التربوي تقدر بـ5 الاف مدرس في مختلف الجهات بما في ذلك العاصمة ما يعني ان العودة المدرسية لن تكون عادلة وان سيناريو تأخر العودة المدرسية في بعض المؤسسات التربوية بسبب الشغورات في الاطار التربوي ستتكرر مرة أخرى

خارطة احتجاجات جويلية

بلغ عدد الاحتجاجات المرصودة خلال شهر اوت 337 تحركا احتجاجيا توزع وفقا لخارطة احتجاجية تقليدية اذ تأتي ولاية تونس في مرتبة أولى (93 تحركا احتجاجا) باعتبار انها مدينة مركزية للقرار السياسي ونظرا أيضا لحجم الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة في الكثير من احيائها الهامشية تليها ولاية قفصة من حيث أكثر المناطق احتجاجا نظرا لطبيعة الإشكاليات الاجتماعية والتنموية المطروحة في الجهة ومنها ارتفاع معدلات البطالة (73 تحرك احتجاجي) .

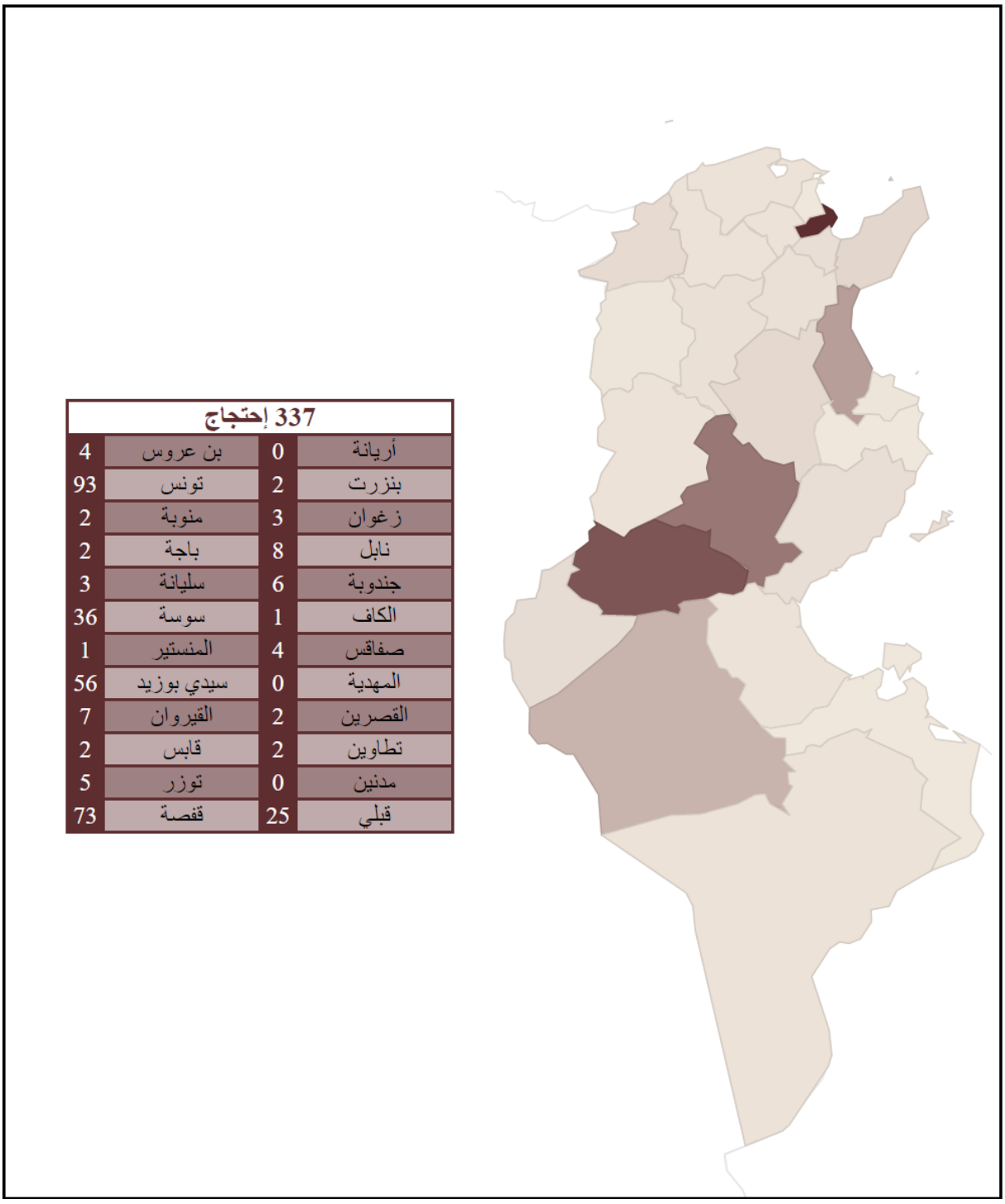

337 إحتجاج			
4	بن عروس	0	أريانة
93	تونس	2	بنزرت
2	منوبة	3	زغوان
2	باجة	8	نابل
3	سليانة	6	جندوبة
36	سوسة	1	الكاف
1	المنستير	4	صفاقس
56	سيدي بوزيد	0	المهدية
7	القيروان	2	القصرين
2	قابس	2	تطاوين
5	توزر	0	مدنين
73	قفصة	25	قبلي

وتأتي سيدي بوزيد في مرتبة ثالثة بـ53 تحركا احتجاجيا تليها ولاية سوسة شرقا بـ36 تحركا احتجاجيا ثم ولاية قبلي في اقصى الجنوب الغربي بـ25 تحركا احتجاجيا.

وتدل خارطة الاحتجاجات المرصودة خلال شهر اوت على شبه التساوي بين جميع المناطق من حيث تردي الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتردي الوضع المعيشي وتراجع الخدمات المقدمة للمواطنين.

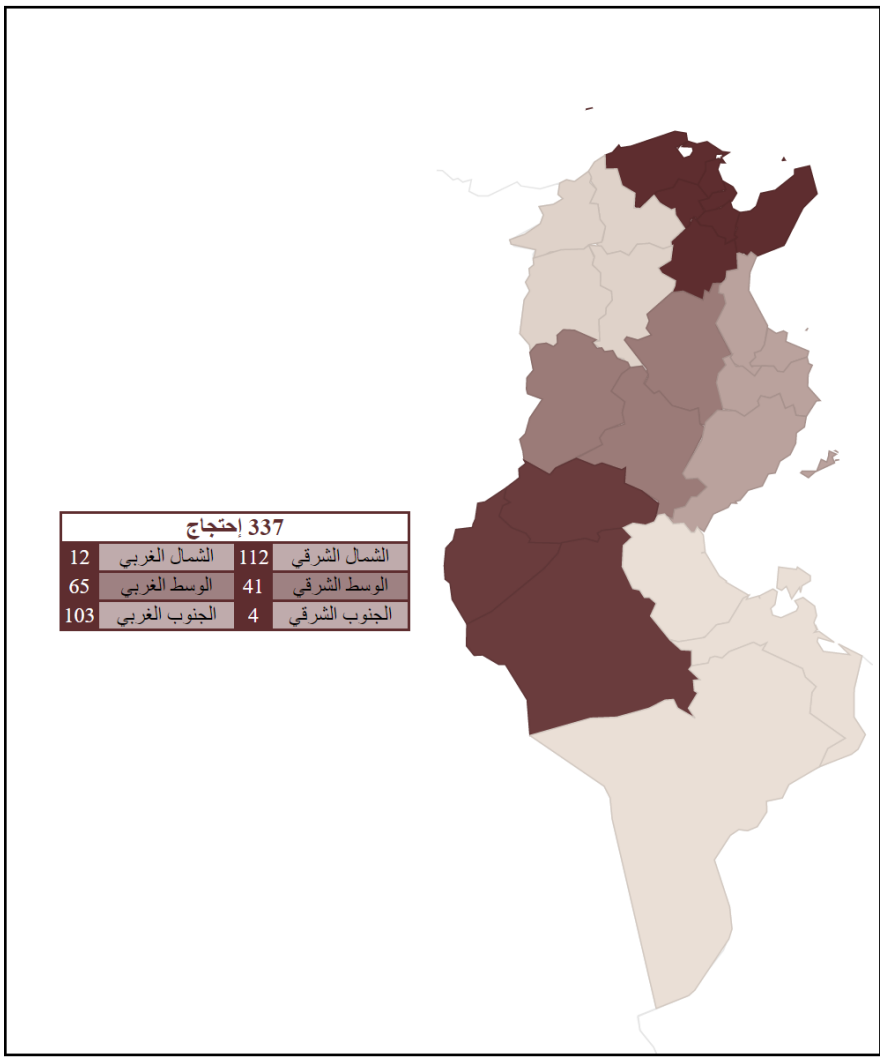

وشهدت الاحتجاجات العشوائية أي تلك التي تنزع نحو العشوائية من حيث تعطيل مصالح المواطنين وتعطيل مصالح الإدارة تراجعا لتبلغ 74.8 بالمئة وهي مرتبطة دون شك بتراجع الحجم الجملي للاحتجاجات.

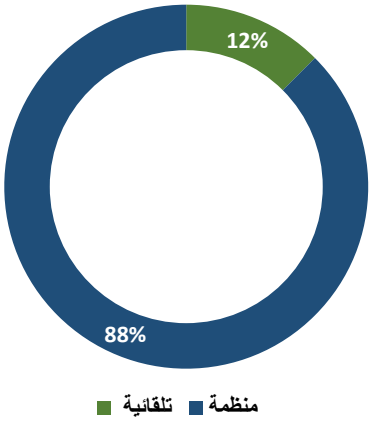

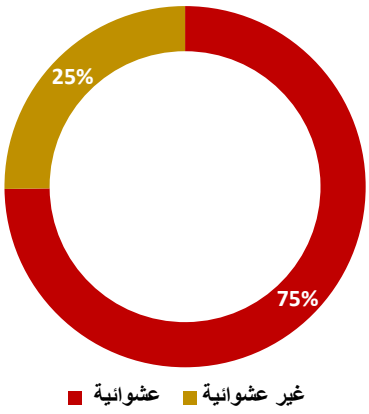

الا انها تبقى مهمة في بعض مناطق الاحتجاج التقليدية اذ كانت في حدود 96 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة في سيدي بوزيد وفي حدود 94.5 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة في قفصة وفي حدود 84 بالمئة في مجموع الاحتجاجات المرصودة في ولاية القيروان.

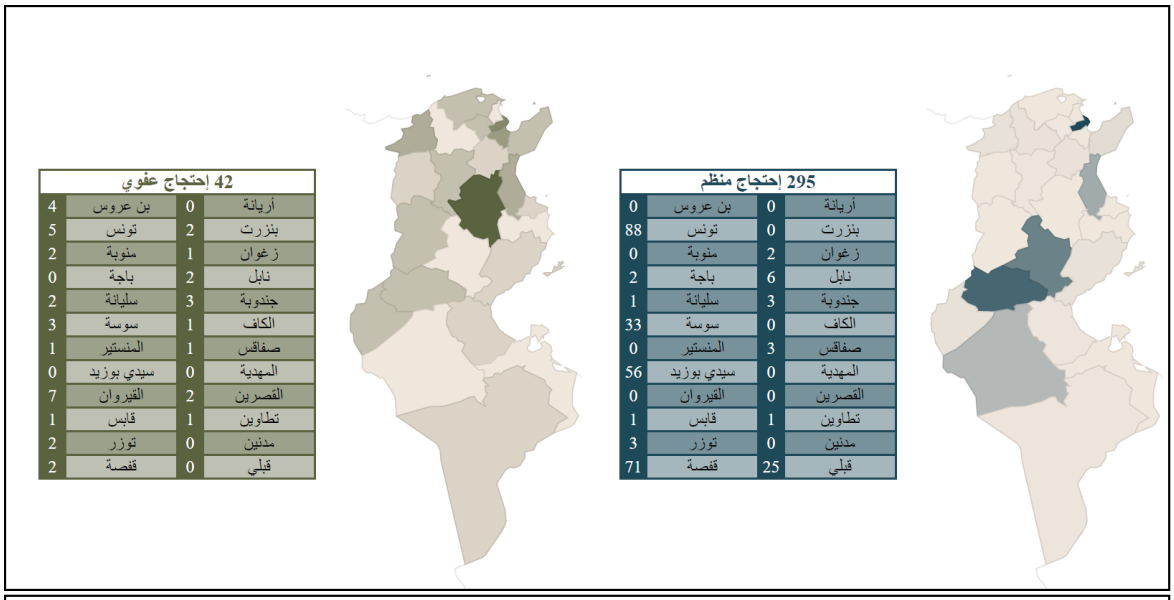

295 إحتجاج منظم			
أريانة	0	بن عروس	0
بنزرت	0	تونس	88
زغوان	2	منوبة	0
نابل	6	باجة	2
جندوبة	3	سليانة	1
الكاف	0	سوسة	33
صفاقس	3	المنستير	0
المهدية	0	سيدي بوزيد	56
القصرين	0	القيروان	0
تطاوين	1	قابس	1
مدنين	0	توزر	3
قبلي	25	قفصة	71

42 إحتجاج عفوي			
أريانة	0	بن عروس	4
بنزرت	2	تونس	5
زغوان	1	منوبة	2
نابل	2	باجة	0
جندوبة	3	سليانة	2
الكاف	1	سوسة	3
صفاقس	1	المنستير	1
المهدية	0	سيدي بوزيد	0
القصرين	2	القيروان	7
تطاوين	1	قابس	1
مدنين	0	توزر	2
قبلي	0	قفصة	2

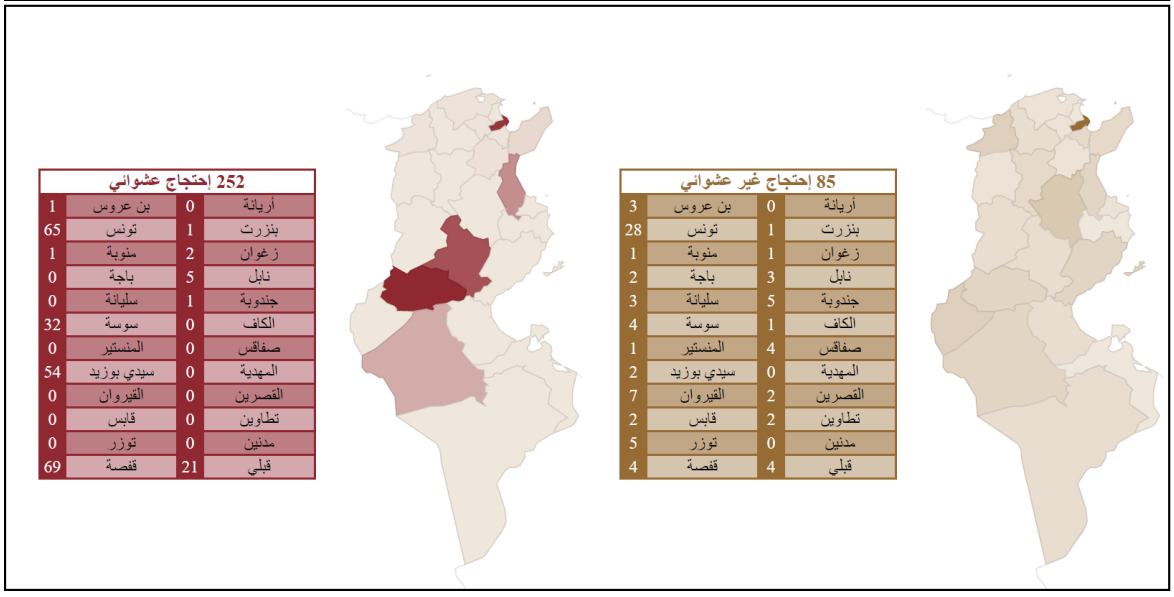

85 إحتجاج غير عشوائي			
أريانة	0	بن عروس	3
بنزرت	1	تونس	28
زغوان	1	منوبة	1
نابل	3	باجة	2
جندوبة	5	سليانة	3
الكاف	1	سوسة	4
صفاقس	4	المنستير	1
المهدية	0	سيدي بوزيد	2
القصرين	2	القيروان	7
تطاوين	2	قابس	2
مدنين	0	توزر	5
قبلي	4	قفصة	4

252 إحتجاج عشوائي			
أريانة	0	بن عروس	1
بنزرت	1	تونس	65
زغوان	2	منوبة	1
نابل	5	باجة	0
جندوبة	1	سليانة	0
الكاف	0	سوسة	32
صفاقس	0	المنستير	0
المهدية	0	سيدي بوزيد	54
القصرين	0	القيروان	0
تطاوين	0	قابس	0
مدنين	0	توزر	0
قبلي	21	قفصة	69

وبلغت نسبة الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين 86.1 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة فيما تقدر نسبة الاحتجاجات التي خاضها الرجال 13.9 بالمئة.

وتواصل نسق الزيادة في حجم الاحتجاجات المتعلقة بالقطاع العمومي من شهر الى اخر اذ كانت في حدود 25 بالمئة خلال شهر جوان وبلغت 57 % خلال شهر جويلية وارتفعت الى 68 بالمئة خلال شهر اوت. ويمكن تفسير هذه الزيادة بحالة عدم الرضا تجاه السياسة العمومية بما في ذلك خدمات الإدارة وجودة تلك الخدمات وأيضا السياسات العمومية فيما يتعلق بالتوزيع العادل للخدمات وتوفيرها مثل مياه الشرب والكهرباء والصحة والنقل وجل الخدمات الأساسية. هذا الوضع، كما ذكرنا أعلاه، يراكم الاحتقان الاجتماعي ويزيد من تعميق الشرخ بين الفاعل الاجتماعي ومؤسسات الدولة فالفاعل الاجتماعي تراجعت انتظاراته من مؤسسات الدولة ودخل مرحلة البحث عن حلول للخلاص الفردي ومنها الهجرة غير النظامية والعمل الهامشي والانتحار والادمان والانضمام الى الجريمة المنظمة.

وتعلقت 11 بالمئة من احتجاجات اوت بالقطاع التربوي خاصة في علاقة بالاستعداد للعودة المدرسية من ذلك إشكالية الغلاء المشط للوازم المدرسية وغلاء تكلفة رياض الأطفال الخاصة وأيضا إشكالية الدخول الى الاعداديات النموذجية. وتعلقت 8 بالمئة بالقطاع الفلاحي و4 بالمئة بمطالب ذات خلفيات قانونية و5 بالمئة بالحق في الماء.

القطاع

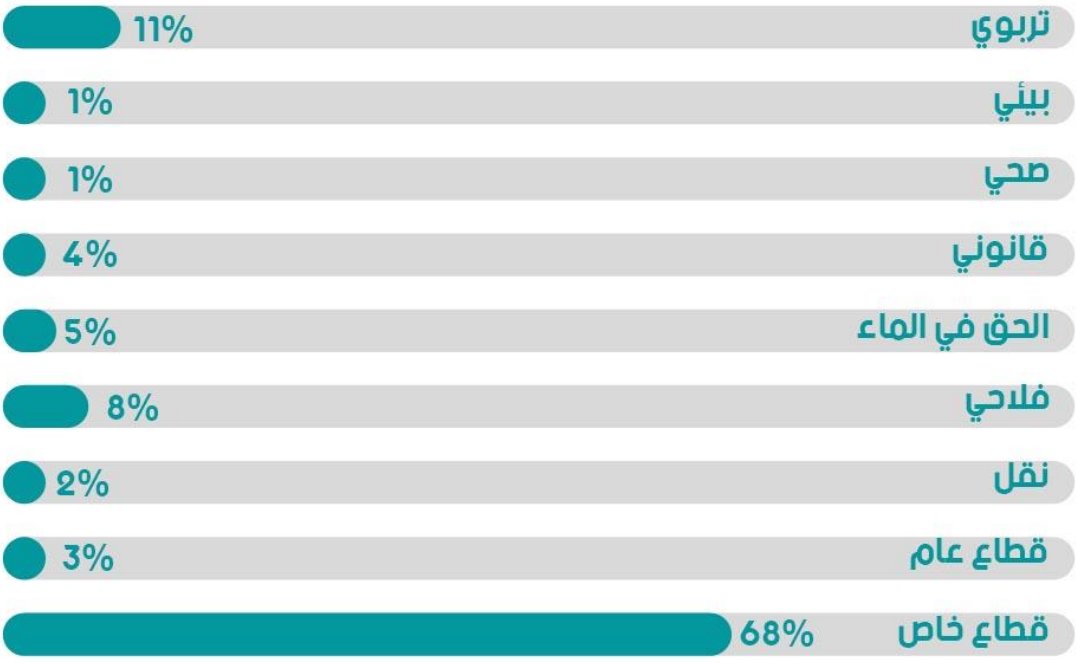

المطالب الاحتجاجية

مثلت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 69 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 17 % (ارتفاع طفيفة عن النسبة المسجلة خلال شهر جويلية) ثم المطالب المتعلقة بالخلفية السياسية بنسبة 8 بالمئة والمطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية بنسبة 3 بالمئة.

التصنيف

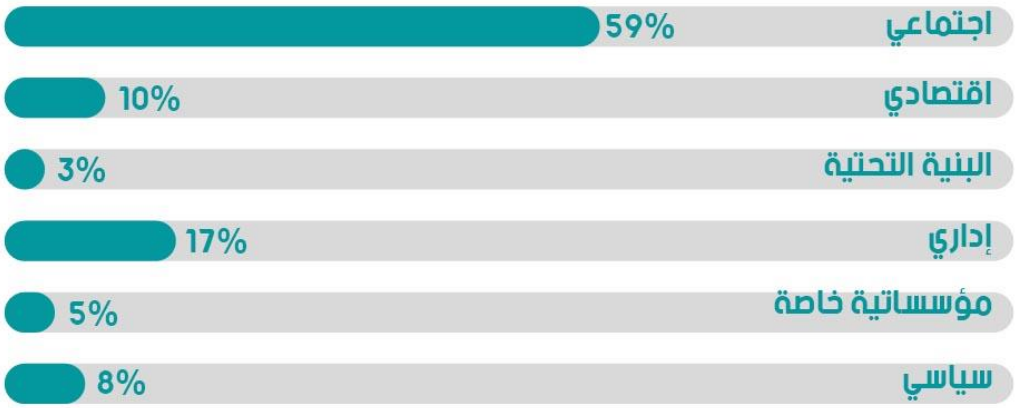

وتعلقت أسباب اغلب الاحتجاجات بالحق في التشغيل وذلك بنسبة 56 بالمئة وهي النسبة التي كانت في حدود 39 بالمئة خلال شهر جويلية. تليها الاحتجاجات المتعلقة بحقوق العمال بنسبة 18 بالمئة وبالحق في الانتداب بنسبة 17 بالمئة وبتحسين ظروف العمل بنسبة 10 بالمئة وأيضا لاسباب متعلقة بتدهور الأوضاع الاجتماعية بنسبة 10 بالمئة والاحتجاجات الرافضة لقرارات بنسبة 9 بالمئة وبالحق في الماء بنسبة 7 بالمئة وايضا الحق في الكهرباء بنسبة 2 بالمئة.

واختفات للشهر الثامن على التوالي الاحتجاجات المتعلقة بالتنمية ما يعني ان آمال الناس ومطالبهم تقهقرت الى مستوى الخط الأول من حقوق الانسان وهي كما ذكرنا الحق في الغذاء والدواء والماء.

أسباب الاحتجاج

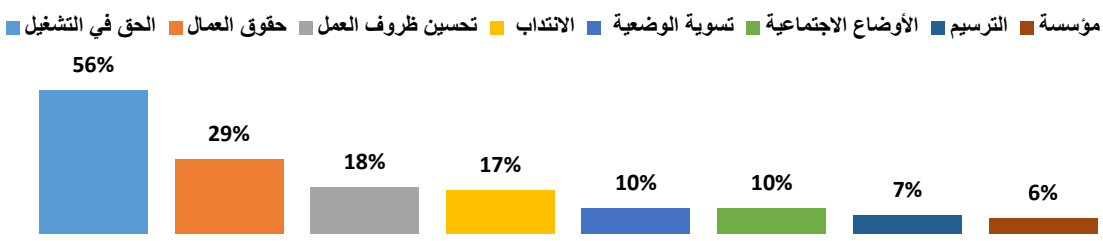

الاشكال الاحتجاجية والفاعلون

مثل الاعتصام أبرز الاشكال الاحتجاجية التي اعتمدها المحتجون في تعبيراتهم وذلك بنسبة 70.3 بالمئة (كانت النسبة في حدود 48.1 بالمئة خلال شهر جويلية) يليه الوقفات الاحتجاجية بنسبة 20,5 بالمئة (19.7 بالمئة في جويلية) ثم تأتي بنسب متفاوتة بقية الاشكال الاحتجاجية مثل غلق الطرقات والتعبير عن السخط عبر وسائل الاعلام وغيرها من الاشكال الاحتجاجية بنسب متفاوتة طيلة شهر اوت.

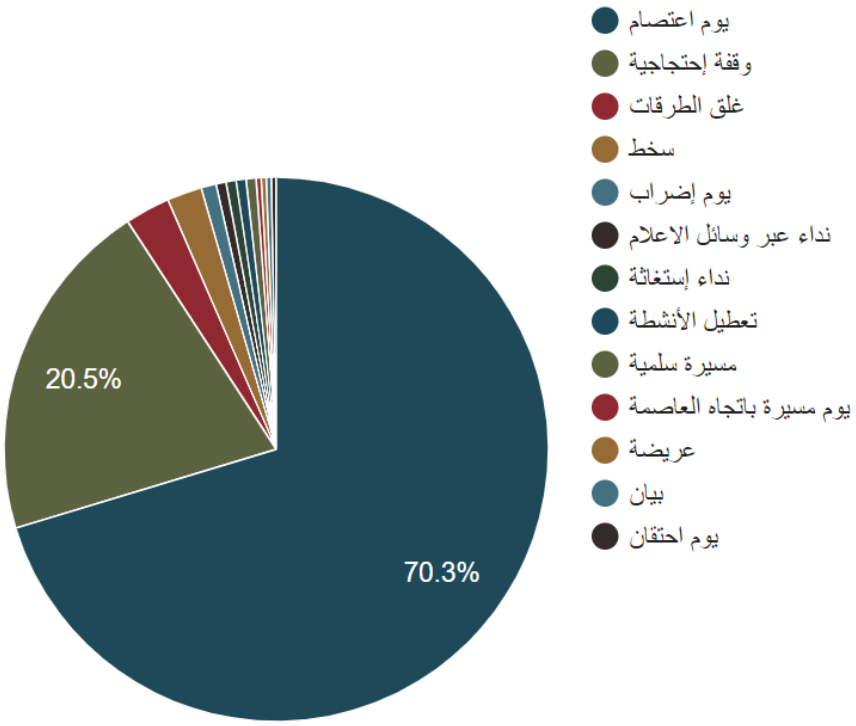

وكان المعطلون عن العمل أبرز الفاعلين في احتجاجات شهر اوت وذلك بنسبة 21 بالمئة يليهم العمال بنسبة 20 بالمئة ثم الموظفون بنسبة 14 بالمئة والسكان بنسبة 12 بالمئة (النسبة كانت في حدود 26 بالمئة خلال جويلية) يليهم المهاجرون بنسبة 10 بالمئة.

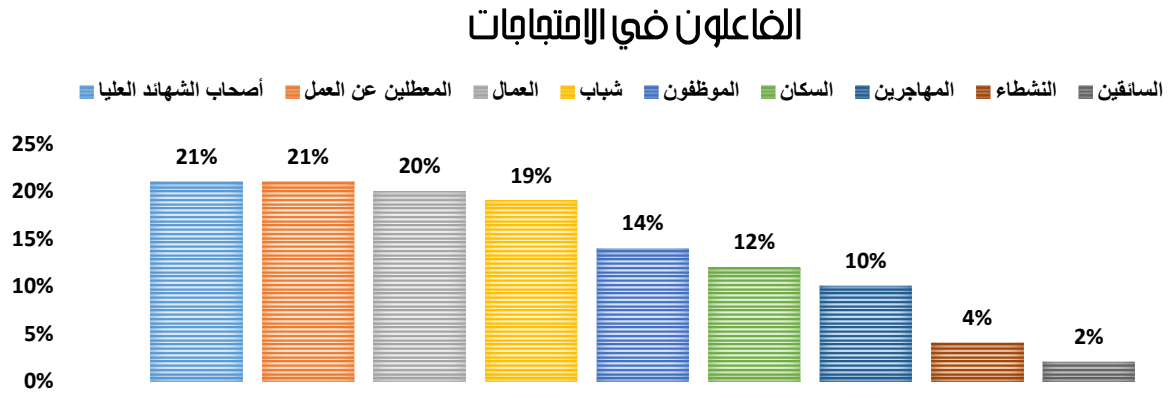

ومثلت المقرات الادارية أبرز الفضاءات الاحتجاجية بنسبة 20 بالمئة تليها شركة الشركة التونسية للمجمع الكيمياوي بنسبة 19 بالمئة ثم الطرقات بنسبة 17 بالمئة (النسبة كانت في حدود 23 بالمئة) تليها سكة القطار والمقرات السيادية ومقرات الوزارات ومقرات العمل بنسبة 10 بالمئة لكل فضاء.

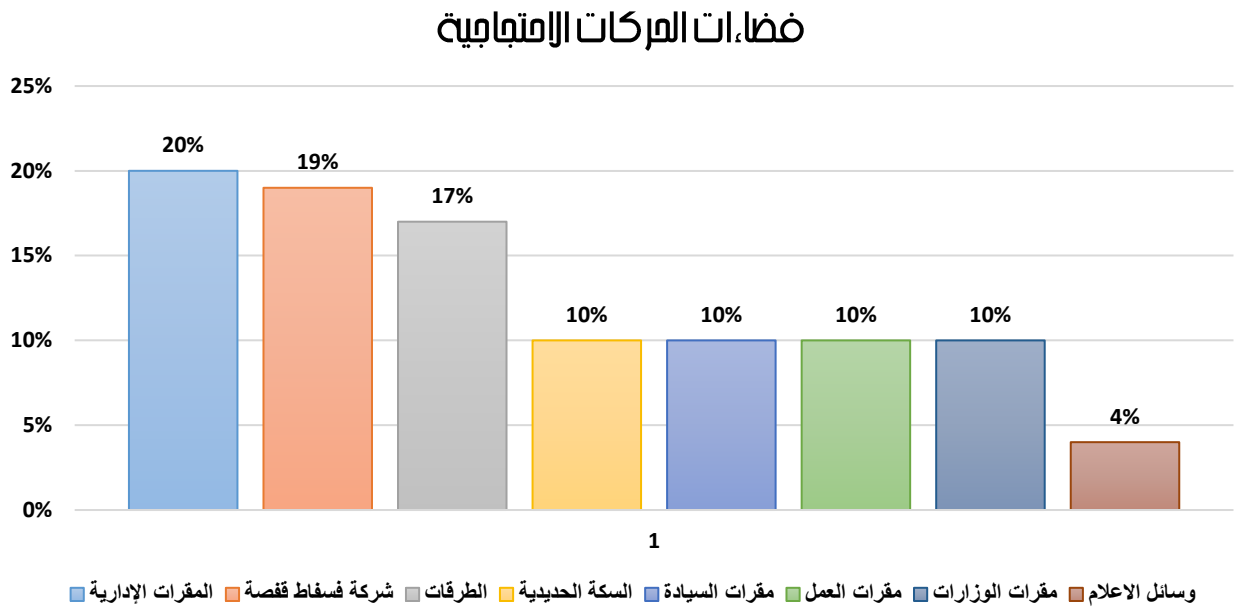

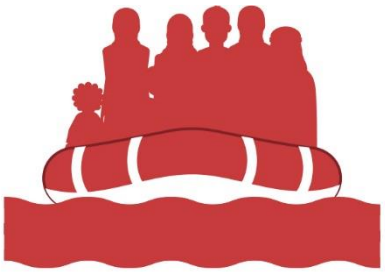

تقريـــــــر حول الهجـــرة غير النظـــامية اوت 2022

الهجرة غير النظامية خلال اوت 2022

تواصلت موجات الهجرة غير نظامية بكثافة خلال شهر اوت حيث بلغ عدد الواصلين الى السواحل الإيطالية 4284 مهاجرا بنسبة ارتفاع طفيفة تقدّر ب 6.1% ويمثل الذكور النسبة الأكبر من عدد الواصلين بنسبة 80% كما مثل القصر الواصلين 17%.

تعمل المقاربة الانية بشكل فعّال برا وبحرا حيث نلاحظ تصاعدا في عدد العمليات المحبطة حيث بلغت 411 عملية مقارنة ب 226 عملية للشهر الماضي أي ارتفاع بنسبة 45% ومنع 5713 مجتاز أي ارتفاع بنسبة 43 %مقارنة بالشهر الماضي منهم 57 %من جنسيات غير تونسية حيث تمت احباط اغلبهم بحرا بنسبة 84% و12 % برا. واصلت جهة صفاقس تصدّر المرتبة الأولى في العمليات المحبطة بنسبة 25.3 % وتحتل ولاية نابل المرتبة الثانية بنسبة 17% و المهدية المرتبة الثالثة بنسبة 16 %

بلغ عدد الضحايا والمفقودين الى حد هذا الشهر 475 ضحية ومفقود من جملة 948 ضحية ومفقود في البحر الأبيض المتوسط الأوسط، تؤكد الأرقام ان هذه المأساة الإنسانية في ارتفاع شهرا تلوا الاخر دون اكتراث الدولة لارتفاع عدد الضحايا والاكتفاء فقط بالحل الأمني.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 – 2020 – 2021 -2022

	2019			2020			2021			2022		
الشهر	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماى	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1714	175	2086
جويلية	262	44	608	4145	245	2918	4044	211	2993	3461	226	3226
أوت	489	28	515	2306	191	1621	4035	317	5582	4284	411	5713
المجموع	1347	157	2338	7961	672	8516	11042	947	16209	11742	1348	18275

عدد الواصلين الى إيطاليا

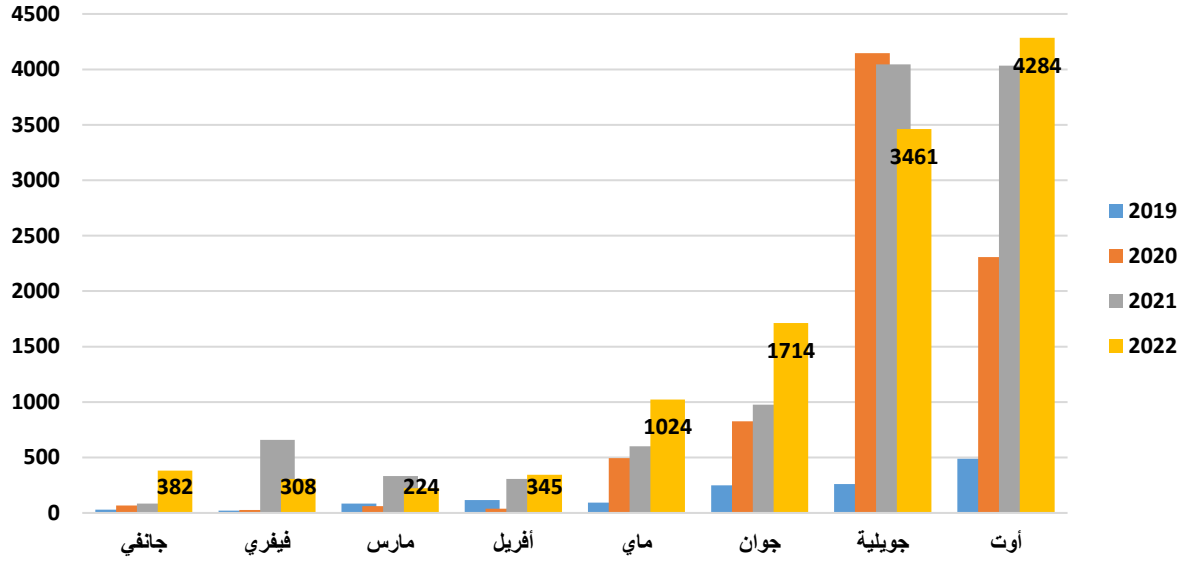

عدد عمليات الاجتياز المحبطة

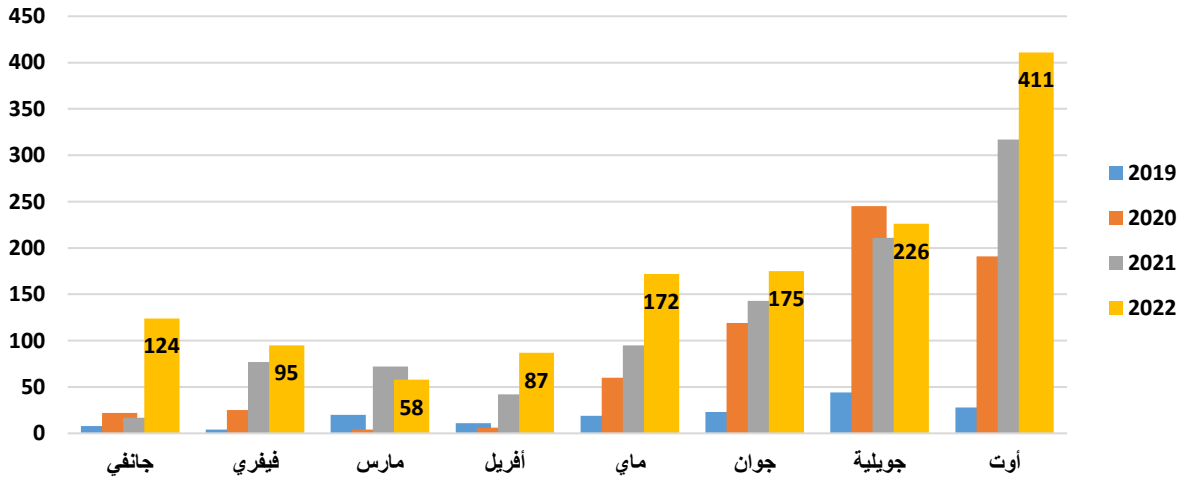

عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم

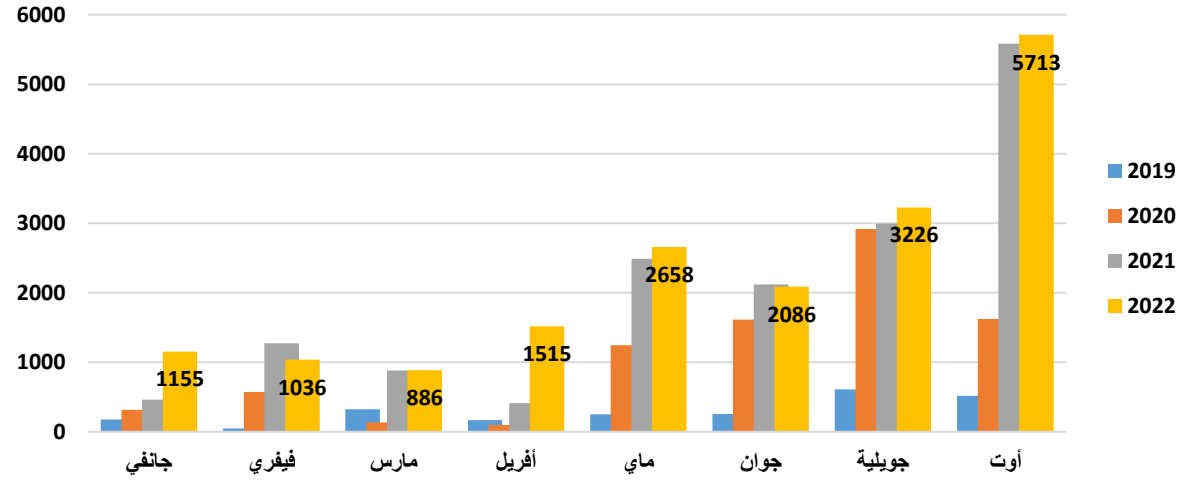

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2022

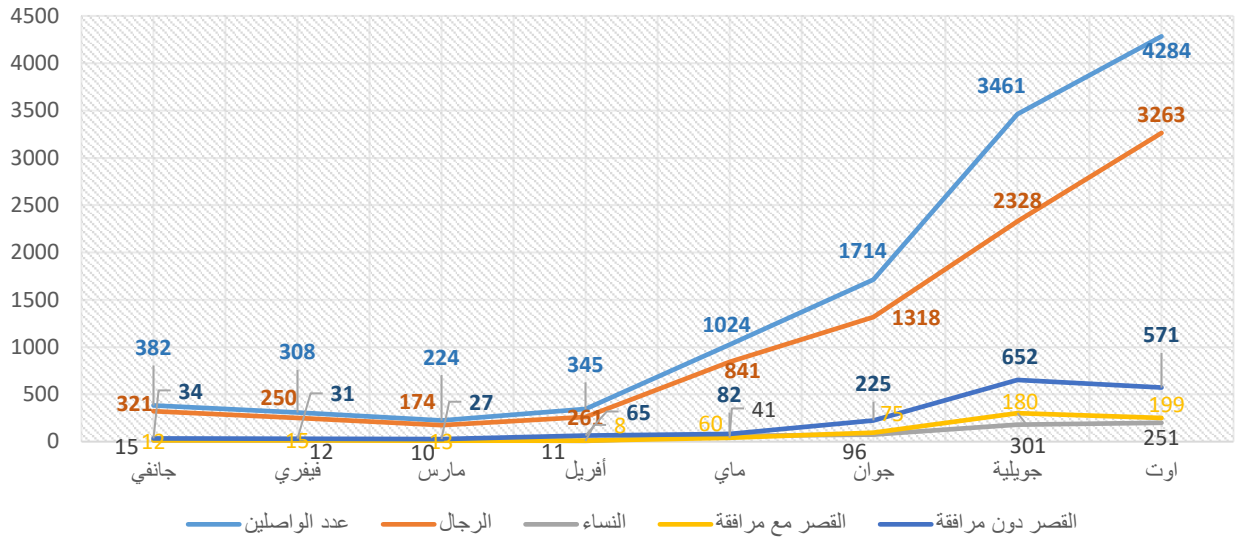

الشهر	عدد الواصلين	الرجال	النساء	القصرمع مرافقة	القصردون مرافقة
المجموع	11742	8756	562	737	1687

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال اوت 2022

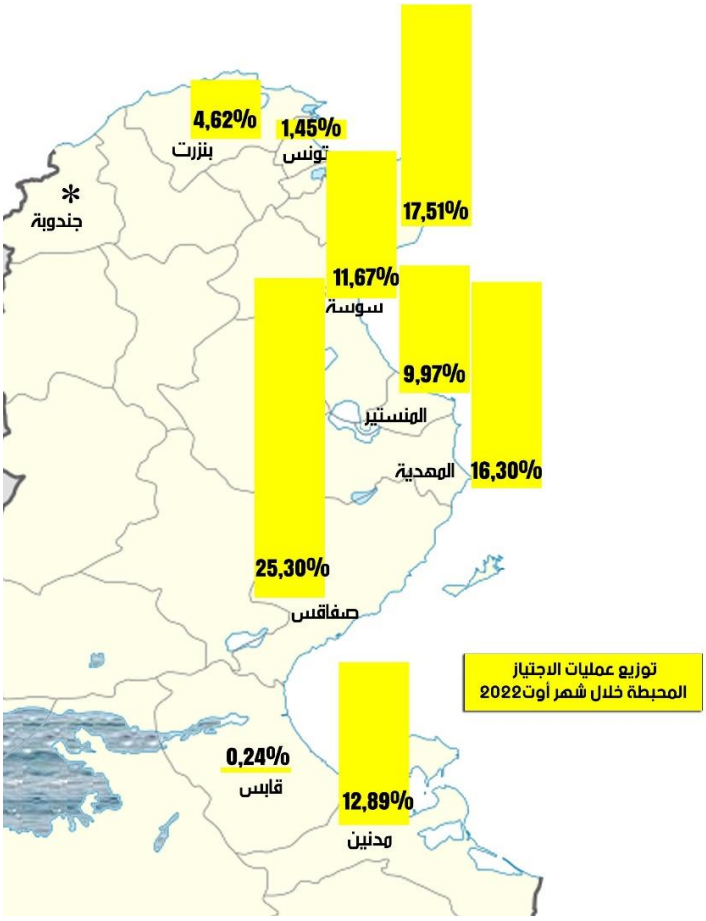

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال اوت 2022

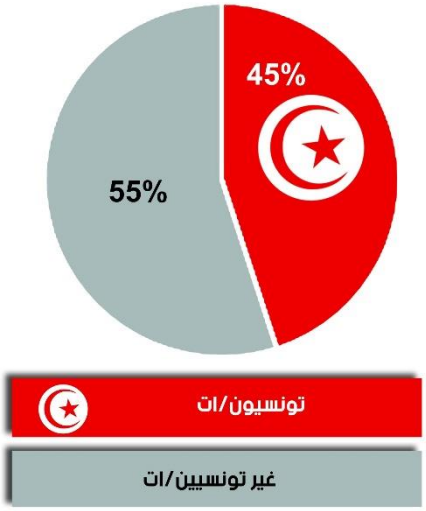

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال 2022

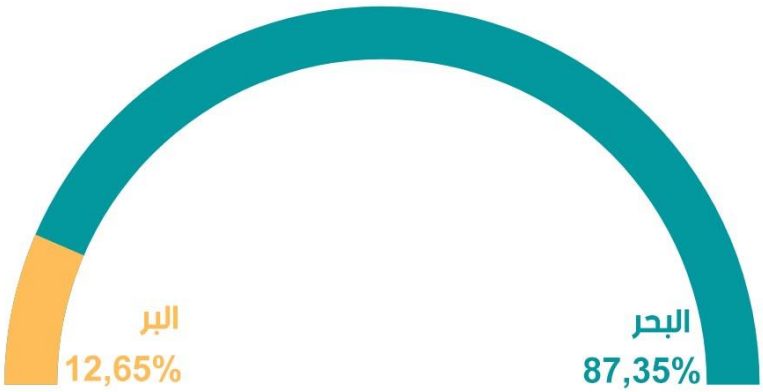

الهجرة عبر صربيا

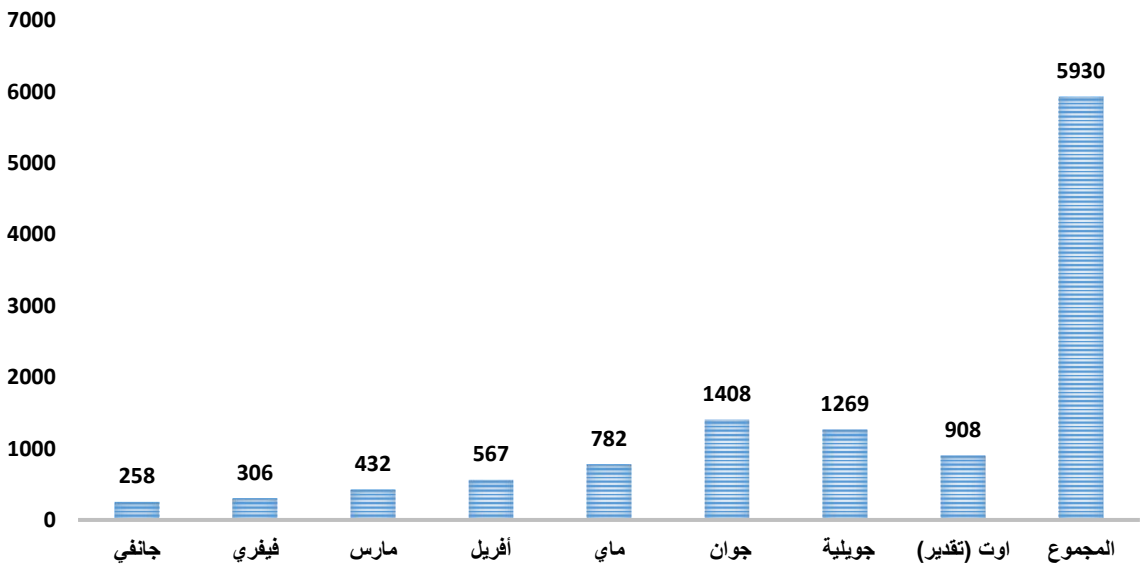

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال 2022

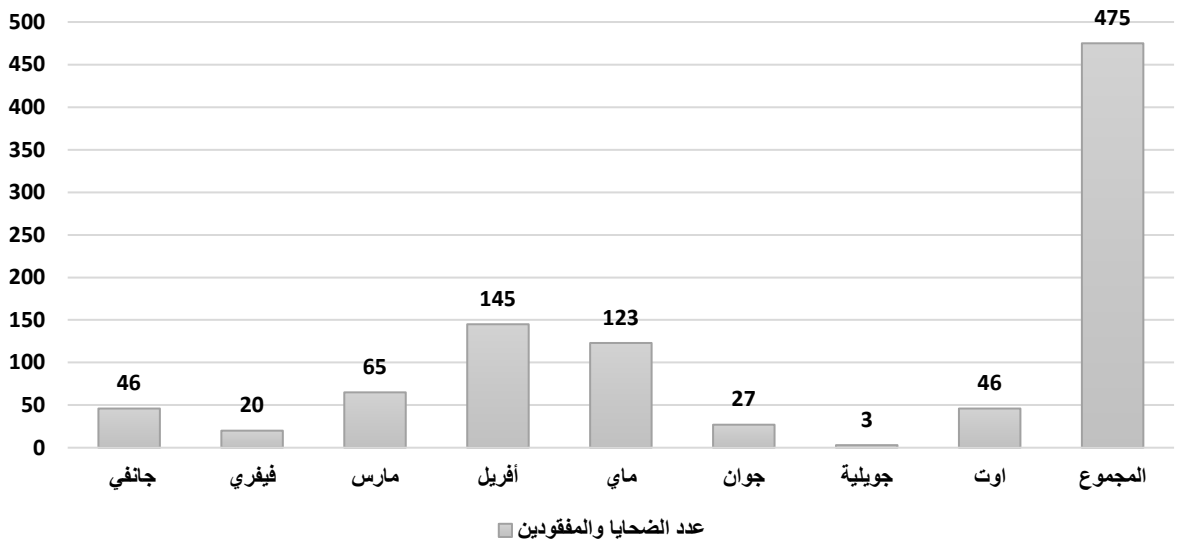

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال 2022	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال 2022
948	**475**

تقرير العنف لشهر أوت 2022

عرف شهر اوت تواصل لنسق ارتفاع وتمظهر العنف البوليسي، وبعد ما حملته المقاربة الأمنية للوقفات الاحتجاجية والاحتجاجات التي سجلت خلال الشهر السابق جويلية من تضيقات وعنف وايقافات لناشطين وحقوقيين. سجل شهر اوت وفي إطار" امتياز " الإفلات من العقاب للقوات الحاملة للسلاح واقعتين جديدتين انتهت بوفاة مواطنين. عرفت خلالهما منطقة تينجة من معتمدية منزل بورقيبة من ولاية بنزرت حالة موت مستراب لشاب عشريني داخل منطقة الحرس. وشهدت أيام بعدها وسط العاصمة مطاردة لقوات الديوانة لشاب يشتغل في التجارة الموازية انتهت بإطلاق نار وتسجيل حالة وفاة اضافية.

ويمكن القول ان العنف خلال شهر اوت ومن خلال نتائج الرصد، قد حافظ على نفس النسق التصاعدي الذي عرفته الأشهر التي سبقته. ففعليا تحول سلوك العنف الى أحد الأدوات المستعملة للتواصل بين مختلف فئات المجتمع داخل الفضاءات الخاصة والعامة على حد السواء. عنف يتسم بسرعة الانتشار ويتخذ اشكالا مختلفة، سيبرني افتراضي رمزي، واسري مادي ولفظي وجنسي ومروري وعنف اقتصادي وعنف أمنى بوليسي.

ويعتبر المرصد الاجتماعي التونسي بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكما سبق وأشار الى ذلك خلال تقاريره الشهرية السابقة، تتجه ظاهرة العنف في العموم الى مزيد من التصعيد والوحشية والخروج عن السيطرة في كل مرة وخاصة في الفضاءات العامة، وهي تتغذى من الازمة الاقتصادية والاجتماعية ومن حالة عدم الوضوح والضبابية وعدم الاستقرار التي تعيش على وقعها البلاد منذ أكثر من سنة، زد عليه حالة العداء وعدم الثقة التي أصبحت تسيطر منذ أكثر من سنة على الوضع العام والفعل السياسي.

وفعليا شهد شهر أوت 2022، جملة من احداث العنف الوحشية واللا إنسانية الانفعالية يتم خلالها استعمال أسلحة بيضاء وتنتهي في أكثر من مناسبة بحالات وفاة. او تكون ضد الأبناء او تستهدف الإباء والامهات او يذهب ضحيتها أحد الأزواج. ومن ذلك تعنيف ابن لامه والاعتداء عليها جنسيا او اقدام كهل على طعن أخيه ثم محاولة الانتحار على خلفية نزاع حول قطعة ارض.

وما يجب الوقوف عنده خلال شهر اوت هو التطور الحاصل في حالات الاعتداء الجنسي والاغتصاب وتحويل الوجهة المسجل على امتداد الشهر، ما يؤشر ان هناك تراجع واضح في مستوى الامن وان الفضاء العام أصبح فضاء غير امن للنساء والأطفال.

القطاع

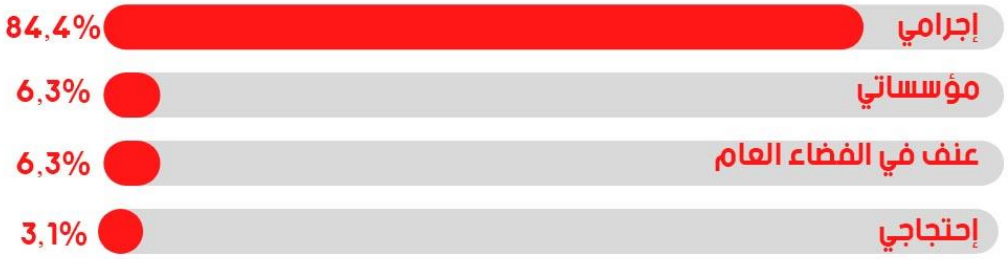

ومثل كل مرة احتل العنف الاجرامي صدارة العنف المرصود خلال شهر اوت ومن خلال العينة التي يعمل عليه فريق المرصد الاجتماعي التونسي، اين مثل نحو ال 85% من المجموع العام للعنف ليكون أيضا الفضاء العام وخاصة الشارع الإطار الحاضن له بنسبة 62%.

المكان

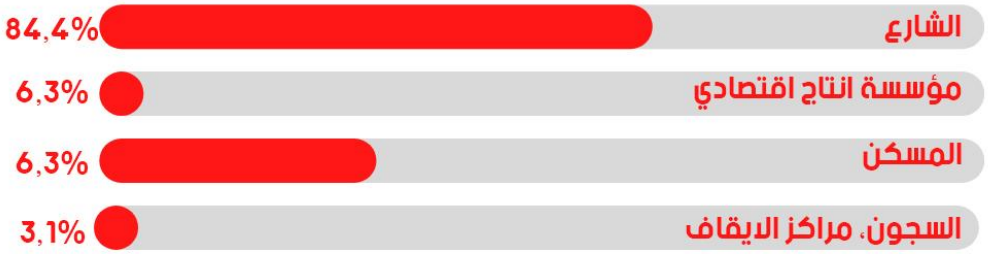

وتعتبر الاسرة وفضاء السكن الإطار الثاني لممارسة العنف اين تحتضن نسبة تتجاوز ال 31% من جملة العنف المرصود يليها في ذلك ولأول مرة فضاء السجون ومراكز الإيقاف والمسؤول عنها إطلاق اليد المسجل في الآونة الأخيرة للأمنيين ولعموم القوات الحاملة للسلاح.

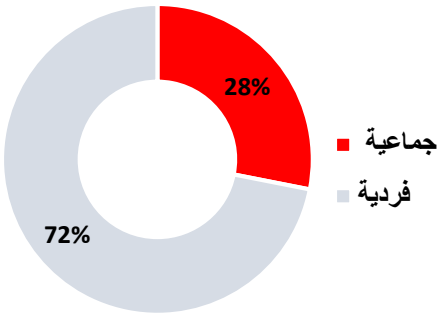

وتغلب أحداث العنف في شكلها الفردي على تلك المسجل في اخراجات جماعية، ويكون الرجال مسؤولون على أكثر من الـ63 % من أحداث العنف المرصودة في العينة المتكونة من جملة الصحف اليومية والاسبوعية والمواقع الالكترونية والتلفزات والاذاعات، في حين يكون بقية العنف المرصود متساوي بين النسائي والمختلط

واستفحال انتشار منسوب ظاهرة العنف بمختلف تشكلاتها داخل المجتمع التونسي، من المرجح ان تتخذ اشكالا أكثر حدة خلال الفترة القادمة، التي ستتزامن مع فترة صدور القانون الانتخابي للانتخابات التشريعية المبرمج اجراؤها خلال شهر ديسمبر 2022. وعلى الاغلب سيكون الفضاء السيبرني الافتراض الاطار الاوسع له والذي ستتخذه "الجيوش " الالكترونية للفرقاء السياسيين، اطارا للتناحر ومجالا لنشر خطابات الكره والعنف والتحريض..

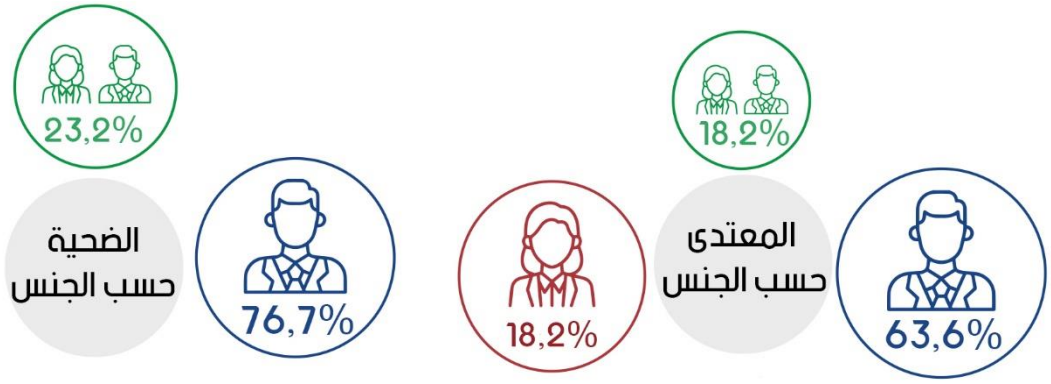

ومع العودة المدرسية وما سيكون لها من تداعيات على الاسر ومع تواصل غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار والنقص الكبير المسجل في توفر المواد الأساسية الاستهلاكية والغذائية والتوجه الواضح نحو الرفع الجزئي للدعم وفي ظل عدم الإعلان عن أي زيادات في الأجور او إجراءات اجتماعية مطمئنة فالمرجح ان الوضع سيتجه الى مزيد التازم وإنتاج العنف بمختلف تشكلاته.

ويجدد المرصد الاجتماعي التونسي والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خطورة تواصل حالات الافلات من العقاب وسياسة الكيل بمكيالين بدل نشر ثقافة الحق والمساواة والانصاف والعدالة والحق في الاختلاف. وينبه في نفس الإطار من حالة اللا مبالاة التي يتخذها جل المسؤولين في الحكومة وتملص الدولة من مسؤولياتها الاجتماعية بالأساس ويعتبر ان حالة الفوضى وعدم الاستقرار والضبابية التي يعيشها التونسيون والتونسيات منذ أكثر من سنة لن تكون الا عنصر طارد ومنفر لهم يختارون على أساسه ركوب البحر والمغادرة ويكون في نفس الوقت أحد أسباب تفشي ظاهرة

الانتحار التي عرفت من جديد خلال شهر اوت ارتفاعا وخاصة في جهة القيروان التي عرفت 9 حالات انتحار خلال شهر جلهم من الأطفال والشباب.

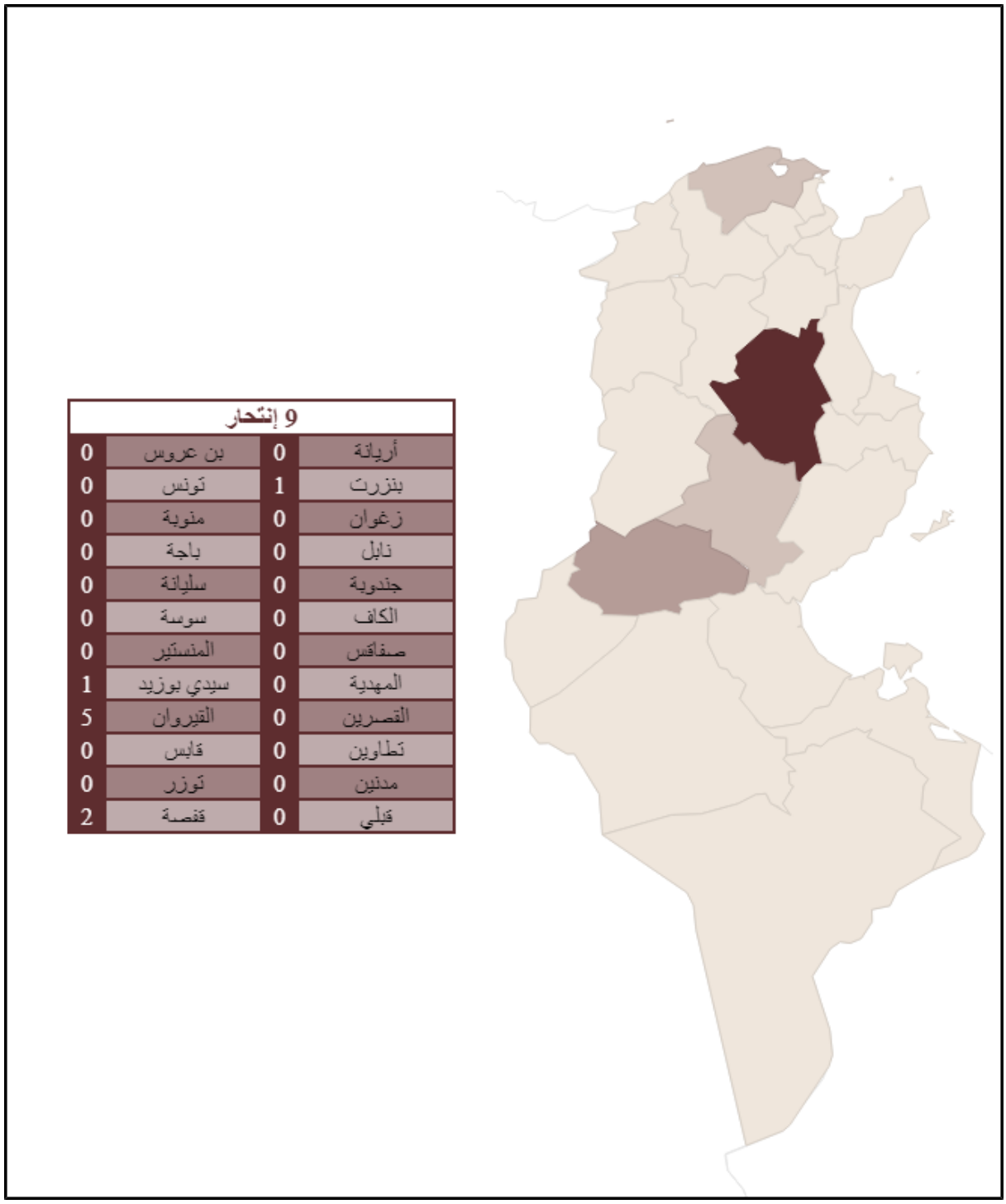

عرفت ظاهرة الانتحار تفشيا متجددا خلال شهر اوت خاصة في جهة القيروان لأسباب تعلقت أساسا بدوافع اقتصادية واجتماعية حيث لجأ محبطون من مراهقين وشباب الى محاولة وضع حد لحياتهم بعد عجزهم عن تغيير أوضاعهم المعيشية وذلك بالتمكن من

الهجرة غير النظامية. وقد تم رصد 9 حالات ومحاولات انتحار حوالي 55 بالمئة سُجلت في ولاية القيروان (5 حالات) فيما تم رصد حالتي انتحار في قفصة وحالة واحدة في كل من بنزرت وسيدي بوزيد.

ما لا يقل عن 45 بالمئة من الحالات المرصودة كانت من الفئة العمرية 16-25 تليها الفئة العمرية 46-60 سنة بنسبة 33 بالمئة ثم الفئة العمرية 36-45 سنة. والمتأمل في هذه الخارطة العمرية يلاحظ ان الفئة النشيطة هي الأكثر هشاشة امام عدوى الانتحار فكلما زاد حجم الضبابية وغابت الأفق كلما زاد حجم هشاشتها النفسية.

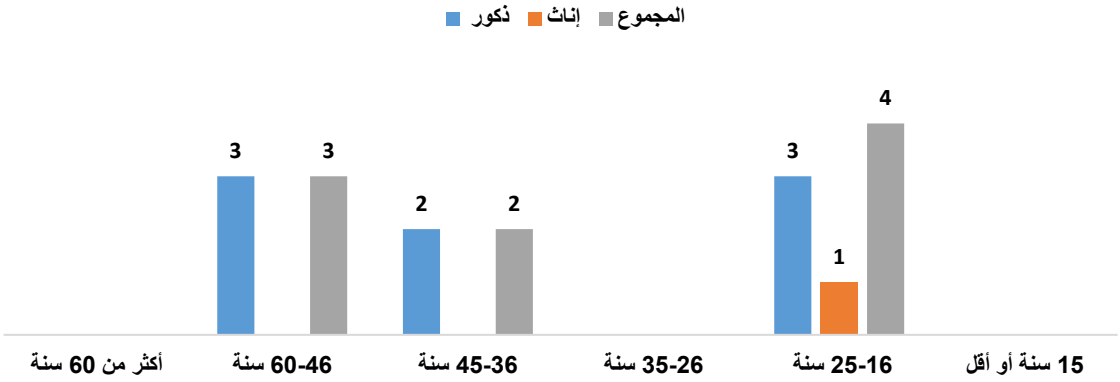

ما يجب التذكير به والتأكيد عليه هو ان الانتحار هو شكل احتجاجي وهو عنف موجه ضد الذات بمعنى ان الضحية يضع نفسه في وضعيات خطرة وهو لا يختلف في هذا الامر مع من يتعاطى التهريب والمخدرات وأيضا من يهاجر بطريقة غير نظامية. وجميعها آليات معتمدة من قبل الضحايا نتاج لليأس وهي حلول فردانية خطرة لجأ اليها الضحايا بعد ان انعدمت الحلول الجماعية وفُقدت اليات المساعدة وسط العائلة والمحيط.

وتقدر نسبة الذكور ب 89 % من مجموع الضحايا فيما تم رصد حالة انتحار واحدة لانثى من الفئة العمرية 16-25 سنة

ومثل الانتحار شنقا ابرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 55 % يليه الانتحار حرقا وبصعقة كهربائية وباستخدام سلاح ابيض او ناري وبتناول مواد سامة بنسبة 11 بالمئة لكل شكل من اشكال الانتحار.

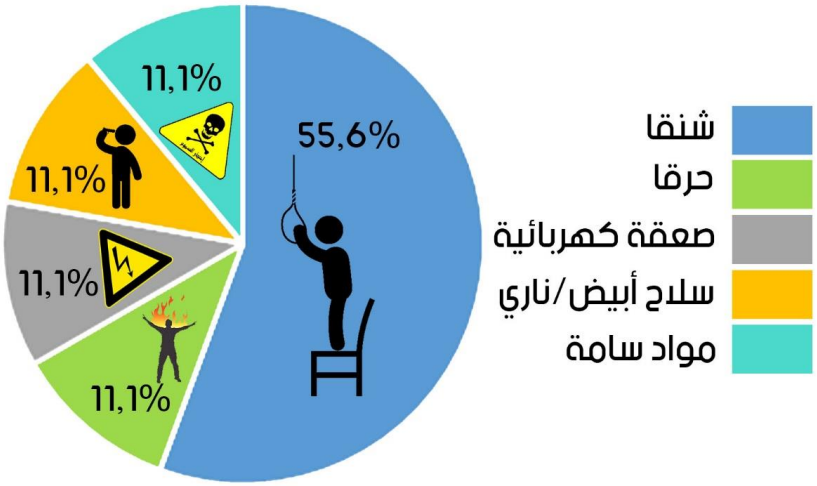

وللتذكير نشير الى ان هذه الأرقام لا تعكس بالضرورة حقيقة حالات ومحاولات الانتحار في المجتمع اذ لاحظنا غياب التغطية الإعلامية للعديد من حالات ومحاولات الانتحار والتي كانت مادة تمت تغطيتها بالتوثيق عبر الصورة والفيديو ونشرها عبر صفحات في موقع فايسبوك أي عبر صحافة المواطنة ووحدها أجهزة الدولة تمتلك الأرقام الحقيقية حول هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية والتي لم تُوجد لها الدولة بعدُ أي استراتيجية مقاومة واضحة لوقاية الناس منها.

الخاتمة

دون شك تواجه البلاد ازمة اجتماعية غير مسبوقة استنادا الى مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس حقيقة كتلة الغضب المتصاعد اليوم في تونس. فالعديد من الظواهر الاجتماعية المتزايدة مثل الهجرة غير النظامية والتي أصبحت اشبه بالمغادرة الجماعية للبلاد هي ليست فقط نتيجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية بل هي نتيجة الأسباب السياسية وحالة الاحباط العامة التي يتقاسمها جل التونسيات والتونسيين وفقدان الأمل لأن الوضع السياسي الجديد لم يحمل نافذة للحل ونافذة للخروج من الازمة بل هو عمق الازمة السياسية وعمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية باعتباره لا يملك الحلول لذلك. وما يزيد من عمق هذا التازم هو غياب الرؤيا الاقتصادية.

بالإضافة الى مؤشرات اخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي في تونس من ذلك ارتفاع معدلات الفقر والعنف والجريمة والانتحار وتنامي ظاهرة الإفلات من العقاب الامر الذي سمح بالكثير من التجاوزات مثل القتل عند الايقاف وعند الملاحقة وأيضا استعمال القوة المفرطة في مواجهة المحتجين.

دون شك تواجه البلاد أخطر ثلاثية منذ الثورة لان الميزانية ستكون في حالة عجز عن تلبية الحاجيات الأساسية باعتبار وان الميزانية كانت مبنية على احتمالات وجود تعبئة موارد مالية إضافية وهذه الموارد لم تتم تعبئتها وبالتالي هذا سيؤثر على اداء الدولة بشكل كارثي في علاقة بنقص الغذاء والماء والاسمدة وتراجع جل الخدمات الأساسية وهكذا توفرت مبررات كثيرة للغضب والمضي نحو اشكال مختلفة من الغضب. هذا الأخير سيأخذ كل الأشكال المتصاعدة خاصة وان الرئيس استهدف كل التنظيمات التقليدية واقصاها سواء المؤسسات السياسية او المدنية او الاجتماعية التي كانت هي تؤطر وتوجه الاحتجاج نحو مطالب واضحة. نحن امام غضب شعبي عارم الذي قد يتخذ اشكال عنيفة ويجسد الحلول الفردانية.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.